المحاضرة الأولى: ماهية قانون الأعمال

يعد قانون الأعمال أحد الفروع القانونية التي نشأت لتواكب التطور المتسارع في الأنشطة الاقتصادية، وتنوع العلاقات التجارية. ولفهمه أكثر لابد من الوقوف على تعريفه، ثم التعرف على مصادره التي يستمد منها قواعده، وأخيرا تحليل خصائصه التي تميزه عن غيره من فروع القانون.

أولًا: تعريف قانون الأعمال

رغم غياب تعريف دقيق لقانون الأعمال في معظم التشريعات منها التشريع الجزائري، إلا أنه يمكن اعتباره فرعًا من فروع القانون الخاص، يعنى بتنظيم الأنشطة التجارية والاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات في بيئة الأعمال يشمل هذا القانون مجموعة من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية، كالشركات، الأوراق التجارية، المنافسة الاستثمار الضرائب، البورصة، والاستهلاك. كما ينظم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، ويوفر الإطار القانوني لنشاطهم المهني.

كما يمكن تعريفه بأنه ذلك القانون الذي يتكون من مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية من بدايتها إلى نهايتها.

ثانيا: مصادر قانون الأعمال

1. التشريع

ويعرف على أنه مجموعة القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطة المختصة.

1-1 الدستور

هو التشريع الأسمى في البلاد، يتضمن عدد من المبادئ التي تبين طبيعة نظام الحكم في البلاد، كيفية تنظيم السلطات وسيرها وعلاقاتها فيما بينها، حقوق وواجبات المواطن وتنظيم الحريات العامة. ويعتبر مرجع أساسي يعتمد عليه في قانون الأعمال.

1-2 المعاهدات والاتفاقيات الدولية

تعد مرجعاً قانونيًا مهمًا، خاصة في ظل العولمة وتوسع العلاقات الاقتصادية الدولية كاتفاقيات الشراكة والتبادل الحر.

1-3 القانون

وهو مصدر نصي هام إذ يعتمد قانون الأعمال على معظم نصوص القوانين الأخرى كالقانون المدني، والقانون التجاري، قانون المنافسة.

1-4 التنظيم أو التشريع الفرعي

هي مجموعة القواعد الموضوعية العامة والمجردة أي غير مخصصة وغير محددة للأشخاص بصفاتهم وبذواتهم. فهي تتسم بالعمومية والتجريد ولا تسن لشخص واحد تهدف إلى إنشاء أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية.

2. العرف الإداري

يُعتمد عليه في حالة غياب النصوص، خاصة عندما تتبنى الإدارة سلوكًا ثابتًا ومنتظما في ممارسة مهامها.

3. القضاء

يعتبر الاجتهاد القضائي مصدر أساسي ومهم في انشاء مصادر وقواعد قانون الأعمال. حيث ساهمت العديد من المنازعات التجارية في صياغة القانون . ولهذا اتسم هذا القانون بالطابع القضائي.

4. الفقه القانوني

يقدم تفسيرات وتحليلات نظرية تساعد في تطوير القواعد القانونية، رغم أنه ليس مصدرا رسميًا.

ثالثا: خصائص قانون الأعمال

1. حداثة النشأة:

يُعد قانون الأعمال حديث مقارنة بالفروع القانونية الأخرى، ونشأ كرد فعل للتطورات الاقتصادية.

2. الطابع غير المقنن والميل نحو التدويل:

لا توجد مدونة موحدة له وتخضع قواعده لتعديلات مستمرة بسبب طبيعة التجارة المتغيرة.

3. تحقيق الربح:

ان قانون الأعمال يستهدف كغاية رئيسية تحقيق الربح بناء على فكره المضاربة وتداول الثروات والأموال.

4. السرعة في الأداء:

يتطلب مرونة في الإجراءات وتبسيطها لضمان إنجاز المعاملات بكفاءة عالية.

5. الثقة والائتمان:

أين يتم منح المدين أجلا للوفاء ، فالتاجر غالبا مايحتاج الى فترة زمنية أي الى أجل للوفاء ولتنفيذ تعهداته.

6. شهر نشاط الأعمال والمعاملات التجارية:

يلزم رجال الأعمال بالتسجيل في السجل التجاري ومسك دفاتر محاسبية لضمان وضوح المعلومات للغير.

7. متعدد التخصصات:

يتداخل قانون الأعمال مع فروع قانونية عديدة سواء المستمدة من القانون العام أو القانون الخاص، مثل القانون التجاري، الجبائي، قانون الضرائب، وقانون الافلاس وقانون حماية المستهلك وقانون المنافسة.

اذا قانون الأعمال هو منظومة قانونية مرنة ومتطورة، تهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية في بيئة تتسم بالسرعة التنوع والابتكار، مستفيدًا من مصادر متعددة وخصائص تجعله مميزا عن غيره من الفروع القانونية التقليدية.